.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الرابع من سنة 2016**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية تباطؤا ملحوظا في نمو الاقتصاد الوطني الذي سجل نسبة نمو بلغت 0,9% خلال الفصل الرابع من سنة 2016 عوض 5,1% خلال نفس الفترة من سنة 2015، مع انخفاض قوي للنشاط الفلاحي و نمو متواضع للأنشطة غير الفلاحية. وشكـل الاستهلاك النهائي للأسر والاستثمار قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق التحكم في التضخم وارتفاع في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**نمو اقتصادي مدعم بالأنشطة غير فلاحية**

انخفضت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 11,2% في الفصل الرابع من سنة 2016 بعد نمو مهم قدره9,7% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى انخفاض القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 11,8% عوض ارتفاع نسبته 9,6% سنة من قبل، وإلى انخفاض القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 5,6% عوض ارتفاع بنسبة 10,7%.

ومن جهتها، عرفت وتيرة نمو **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** تباطؤا في وتيرة نموها الذي كان 4,3% خلال نفس الفصل من السنة الماضية وانتقل إلى2,6% ويرجع هذا، رغم ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الصناعة الاستخراجية بنسبة 5,4% عوض 0,1%، إلى تباطؤ نمو القيم المضافة لأنشطة:

* الصناعات التحويلية بنسبة 2,8% عوض 5,3%؛
* الماء والكهرباء بنسبة 3٫4% عوض 4٫7%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 0٫5% عوض 3%؛

في حين، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** نموا بنسبة2,4% عوض 2,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2015، متميزا بتحسن أنشطة:

* الفنادق والمطاعم بنسبة 9٫6% عوض انخفاض بنسبة 2,1%؛
* الخدمات المالية والتأمينية 1٫9% بدل انخفاض بنسبة 2٫3%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 1٫8% عوض استقرار؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 1٫4% مقابل 0٫4%؛

على الرغم من تباطؤ نمو:

* النقل بنسبة 3% بدل 3٫2%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 2٫5% مقابل 4٫8%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 1٫8% مقابل 4٫8%؛

في المجموع، عرفت **القيمة المضافة غير الفلاحية** ارتفاعا بنسبة2,3% مقابل 3% خلال الفصل الرابع من سنة 2015.

وفي هذه الظروف، ومع التباطؤ الملموس للضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات إلى 4,2% عوض 16%، ارتفع **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** خلال الفصل الرابع من سنة 2016 بنسبة 0,9% عوض 5,1% السنة الماضية.

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالينموا بلغ 2,5% خلال الفصل الرابع من سنة 2016، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 1٫6% مقابل 0٫2% السنة الماضية.

**استعمالات الناتــج الداخلي الإجمالي:** **نمو مدعم بالطلب الداخلي ومقيد بالمبادلات الخارجية**

* **طلب داخلي في ارتفاع**

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 2,8% خلال الفصل الرابع من سنة 2016 عوض 1,5% نفس الفترة من سنة 2015، مساهما في النمو الاقتصادي ب 3 نقط عوض 1,7 نقطة.

وفي هذا الاطار، ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 3,1% بدل 2,9% مساهمة في النمو ب 1,8 نقطة مقابل 1,7 نقطة. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 1,1% عوض 0,6% مساهمة ب 0,2 نقطة في النمو مقابل 0,1 نقطة.

كما سجل، بدوره، إجمالي الاستثمار( إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون (ارتفاعا بلغ 3٫3% مقابل انخفاض نسبته 0٫7% بمساهمة في النمو بلغت نقطة واحدة بدل مساهمة سلبية قدرها 0٫2 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

* **مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية**

ارتفعت صادرات السلع والخدمات بنسبة 8% خلال الفصل الرايع من سنة 2016 عوض 6٫8% سنة من قبل، في حين، عرفت الواردات ارتفاعا ملموسا بنسبة 11٫8% عوض انخفاض بنسبة 2٫4%. وهكذا، سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت 2٫1 نقطة مقابل مساهمة إيجابية ب 3٫4 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

**ارتفاع الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع ارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 1,5% وارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمةبنسبة 2,5% ، تطور إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 2,5% خلال الفصل الرابع من سنة 2016 بدل 5,8% سنة من قبل.

وبارتفاع الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية بنسبة 4% مقابل 2,8% ، فقد استقر الادخار الوطني في 27,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,5% خلال الفصل الرابع من سنة 2015.

وأخدا بالاعتبار بلوغ إجمالي الاستثمار نسبة 33,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 30,4%، عرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني ارتفاعا استقر في 6% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفصل الرابع من سنة 2016 عوض 1,9% سنة من قبل.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الرابع من سنة 2016:

